

اغتيال قيادي إخواني يضرب خطط الصلح والتصالح

جاء اغتيال قيادي إخواني بارز ومرافقه مفاجئاً لـ «الإخوان» في مصر. وخاصة أن الرجل المقتول استطاع منذ فض اعتصام رابعة الاختباء عن أعين الداخلية، بل إدارة التنظيم في أحلك الظروف قبيل اشتعال أزمة الجماعة الداخلية

إسطنبول - محمود علي

ضرب إعلان الداخلية المصرية اغتيال عضو مكتب الإرشاد في «جماعة الإخوان المسلمون» محمد كمال ومرافقه ياسر شحاته، بعرض الحائط، الكثير من الأمال داخل الجماعة وخارجها بالوصول إلى صيغة تنهي الخلاف الداخلي أولاً، وتمهد لطريق جديدة مع النظام في القاهرة.

وجاء خبر اغتيال كمال، وهو العضو سابقاً عن قطاع جنوب الصعيد، بعد بضع ساعات من نشر خبر اعتقاله، ما تسبب في صدمة إضافية، وخاصة أن الرجل أحد مؤسسي «اللجنة الإدارية العليا» التي شكّلت لإدارة الجماعة بعد أحداث فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة في آب 2013. «جبهة محمود عزت»، وهو النائب الأول للمرشد العام والقائم بأعماله، اكتفت في الساعات الأولى من خبر اعتقال كمال بإصدار بيان شجب على موقع «إخوان أون لاين»، لكنها حتى مساء أمس تأخرت في إصدار بيان واضح بشأن عملية الاغتيال، وكذلك الحال بالنسبة إلى ممثلي هذه الجبهة،



إعادة فزاعة «الإخوان» إلى الواجهة أسلوب قديم في امتصاص أي غضب شعبي (أي بي ايم)

منذ عشرة أيام فقط.. ويذكر القيادي نفسه أن الأمن كان يبحث عن الرجل في المناطق العشوائية في العاصمة طوال تلك الأيام، ويبدو أن «ما أوصلهم إلى مكانه هو اعتقالهم قيادات في الصف الثالث في الإخوان كآثوا على تواصل مع كمال أثناء الاختفاء... قد يكونون كشفوا عن مكانه تحت وقع التعذيب».

لجهة التوقيت، فإن الأمن نجح بهذه التصفية في واد المحاولة الأخيرة التي كان يشرف عليها القيادي في التنظيم الدولي ومسؤول «إخوان موريتانيا»، محمد ولد الدو، لحل الأزمة الداخلية في الجماعة داخل مصر.

ووفق المعلومات، استطاع الدو قبل أيام الحصول على اتفاق من الطرفين المتناحرين بوقف التراشق الإعلامي والمواقفة على إجراء انتخابات داخلية يقبل الجميع بنتائجها ولا يترشح لها محمد كمال، أو محمود عزت ومجموعته (محمود حسين وإبراهيم منير)، فضلاً عن التعميم بـ «رفض استخدام العنف ضد الدولة والعودة إلى الخطاب السلمي تجاه السلطة ومؤيديها وأذرعها السياسية والقضائية والأمنية».

كذلك، فإن اغتيال كمال يدفع «الإخوان» قدماً إلى تبني العنف في مواجهة السلطة، وهو ما يوفر مناخاً جيد للسلطة حتى تضمن إعادة فزاعة الجماعة في ظل الاحتجاجات الشعبية المتوقعة بسبب تحرير سعر صرف الجنيه قريباً.

الآن، يتوقع أن تستهدف قطاعات الداخلية وضباطها، وخاصة في المحافظات التي تنعم بسيطرة أمنية أقل من العاصمة، لكن ذلك يعني إخوانياً فاتورة جديدة من الاعتقال وتنفيذ أحكام إعدام أو إصدار أحكام إدانة جديدة.

تسجيلاً صوتياً أعلن فيه استقالته والاستجابة لمبادرة «اللجنة الإدارية العليا» بإجراء انتخابات شاملة في الجماعة، الأمر الذي عزز صدقيته لدى قطاعات الشباب الإخوانية.

برغم ذلك، يروج بعض المحسوبين على «مكتب الأزمة» أن «جبهة عزت»

يخدم الاغتيال اجندة السلطات ويعيد خلط أوراق الجماعة

هي وراء الإبلاغ عن مكان كمال ثم إلقاء القبض عليه، لكن قيادياً بارزاً في الجماعة، قال لـ «الأخبار»، إن كمال كان متخفياً لسنوات، ولم يكن معه سوى مرافقه ياسر شحاته، مضيفاً: «نما إلى علم الجماعة أن الداخلية تبحث عن كمال في القاهرة

إلى توجه كمال التصعيدي ضد السلطة، وخاصة مكاتب الجماعة في بني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج. أيضاً، سعى كمال إلى إحداث تغيير جذري داخل «الإخوان» عبر مطالبة القيادات التاريخية بالاستقالة من مناصبها والتنحي عن أي مسؤوليات، مقابل السماح للقيادات الشابة بتولي مناصب قيادية، فضلاً عن «الإسراع بإجراء انتخابات داخلية».

جراء هذين العاملين، طاولته حملة تشويه كبيرة داخل التنظيم بل حملته المسؤولية عن «دماء قادة الإخوان» الذين قتلوا في مدينة السادس من أكتوبر، قبل عام، وهو ما أجبر كمال على إنهاء مطالباته في أيار الماضي، عندما نشر

كالأمين العام للجماعة محمود حسين، أو نائب المرشد في لندن إبراهيم منير. وكان عزت قد أسند بعض مهماته أخيراً إلى منير رغبة منه في إقناع الطرف الخصم (مكتب الأزمة في الخارج) بأنه قد عزف عن المناصب كافة كبادرة حسن نية من أجل حل النزاع الداخلي، لكن الأول عاد وأصدر بياناً ينفي فيه هذا التراجع. في ذلك الوقت، كان القيادي المستهدف، محمد كمال، يدفع على عكس تيار عزت، وذلك بطلب تنفيذ عمليات مسلحة ضد قوات الجيش والداخلية والقضاة في المحافظات كافة، رداً على أحكام الإعدام التي أصدرها النظام فضلاً عن حالات القتل المباشرة.

فعلاً، انحازت مكاتب الصعيد

تقرير

القاهرة توجّل «تعويم الجنيه»

القاهرة - الاخبار

أجل البنك المركزي المصري خطوة «تعويم الجنيه» وتحرير سعر الصرف، يوم أمس، بعدما أبقى سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي كما هو منذ تسعة أشهر، مخالفاً بذلك جميع التوقعات بتحرير السعر، وذلك في وقت قفز فيه السعر غير الرسمي إلى نحو 14 جنياً للمرة الأولى في تاريخه، أي بفارق نحو 50% عن السعر الرسمي، بسبب تأثره بقرارات تقنين صرف الدولار من البنوك وغياب العملة الصعبة عن أيدي المستثمرين. مع انتهاء حالة الترقب هذا الأسبوع، زاد السعر مباشرة في السوق الموازية (السوداء)، وعادت حركة البيع والشراء بصورة جزئية، فيما يتربح حائزو العملة الأجنبية مزيداً من الارتفاع حتى موعد تحرير سعر الصرف، الذي يتوقع أن يكون نهاية الشهر الجاري. ويتزامن ذلك مع مناقشة ملف مصر في «صندوق النقد الدولي»، الذي وافق مبدئياً على منح الحكومة 21 مليار دولار خلال ثلاث سنوات لدعم

الاقتصاد وفق شروط مسبقة، منها تحرير سعر الصرف؛ جراء هذه الخطوة، يتوقع اقتصاديون أن يزيد التضخم وترتفع الأسعار في الداخل، مقابل زيادة الصادرات المصرية إلى الخارج، وإمكانية إنعاش المصانع التي تأثرت كثيراً بأزمة الدولار. ويرغم النفي الحكومي المصري لوجود نية لتعديل سعر الصرف، فإن بنوكاً استثمارية أعدت دراسات خلال الأيام الماضية توقعت انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار ليرواح بين 11 و12 جنياً بدلاً من السعر الحالي الذي يقل عن تسعة، مع توقعات بأن تتبع الحكومة سياسة مرنة في سعر الصرف وتسمح لاحقاً بتخفيض جديد للعملة المصرية لتصل إلى مستوى 13 جنياً تقريباً، وهو السعر الذي يراه كثيرون أقرب إلى الواقع.

«الأخبار» علمت أن خطوة «المركزي» الأخيرة الهدف منها «توجيه ضربة قاصمة لتجار العملة في السوق الموازية»، وذلك باتباع سياسة التزام الصمت تجاه التقارير عن تخفيض العملة، علماً بأن هذا القرار ستتخذ

الحكومة عندما تكون جاهزة كما تقول، وخاصة أنها ستقرر في وقت متزامن تحريك أسعار الوقود.

بضيف مصدر حكومي أن خطة تخفيض سعر الجنيه لا تزال قيد البحث، وقد عرضت غالبيتها على الرئاسة في لقاء أخير مع محافظ البنك المركزي، كما أن الحكومة تحرص على «تجنب أي احتجاجات شعبية فور تحرير سعر الصرف جزئياً أو كلياً». وأضاف المصدر: «مصر من البلاد التي يستحيل فيها تطبيق سعر حر للصرافة يصعد ويهبط متأثراً بالبورصات العالمية، لأن أسعار السلع والمواصلات لن تتغير يوماً في ظل حصول قطاع عريض من الشعب على الدعم... حتى الآن ما من خطة واضحة لمعالجة الآثار الجانبية لقرار التعويم المنتظر».

ووفق المعلومات، يغيب البرلمان عن صيغة القرارات الاقتصادية في ظل أن الحكومة قد تكتفي بما عرضته عليه في دور الانعقاد السابق من توضيح السياسات النقدية دون الخوض في التفاصيل.

